تغاير المصوّتات القصيرة في قراءات أبي جعفر المدني الواردة في كتابي: " المختصر " لابن خالويه و " المحتسب " لابن جنيّ – دراسة صوتية –

د. عبد الوهّاب شيباني
قسم اللغة العربية و آدابها
كلية الآداب و اللّغات
جامعة الإخوة منتوري
قسنطينة

ملخص:
التغاير الصّوتي بين الصّوائت (المصوّتات القصيرة) في قراءات أبيجعفر الشّاذة، موضوع بالإمكان أن نميط بواسطته الحجاب عن جملة تساؤلات حول ما إذا كان ذلك يؤثر على معاني الألفاظ أم لا يؤثر؟
و من وقوفنا على مصادر القراءات المتيسرة لدينا تمكّنا من رصد مجموعة يسيرة من قراءات أبي جعفر التي غاير فيها بين المصوّتات القصيرة، قد يكون الاختلاف فيها وظيفيا أو غير وظيفي، فإذا أدّى الاختلاف
بين الصّوتين إلى اختلاف في المعنى بين كلمتين متشابهتين في بقية أصواتهما،سمّي هذا الاختلاف وظيفيا، و دخل ضمن دراسة " الفونيميك ... و لنا في
هذا المقال نماذج من قراءات أبي جعفر الشّاذة بالإمكان أن تتكفّل بإجلاء ذلك ببساطة و وضوح تامّين.
الكلمات المفتاحية: المصوّتات القصيرة ; قراءات أبي جعفر المدني ; المختصر ; لابن خالويه ; المحتسب ; ابن جنيّ ; دراسة صوتية

Résumé :
Le contraste phonétique entre deux consonnes ou deux Voyelles ,dans les lectures coraniques extra-canoniques d'Abou- djaafar, offre et soulève un nombre d'interrogations sur le problème de changements de sens des groupes consonantiques et vocaliques plusieurs mots de plusieurs lectures coraniques.
Mais ce phénomène a clairement aussi des changements importants de sens, sans que ces mots s'inclinent vers d'autres sens différents de ce que le coran a comme but.
Notant bien, que l'unité phonémique concernant le contraste phonétique a pour changements fonctionnels.
Enfin, cet article intitulé « Le contraste phonétique des groupes consonantiques et vocaliques dans les lectures d'Abou- djaafar d'après les ouvrages d'Ibn khalawih et Ibn djinni», met en lumière la spécificité phonétique des lectures coraniques, même en basant seulement surle côté vocalique.

مقدّمة:

من المؤكد أن ما كتب ونشر عن الديمقراطية أكبر من أن يحصى، فقد شغلت الديمقراطية حيزا كبيرا و مهما في الفكر الإنساني منذ بداية الحديث عنها في عهد الحضارة اليونانية القديمة فيما عرف بديمقراطية أثينا المباشرة و انتهاء بما تلقاه اليوم من رواج على المستوى العالمي بلغ مرحلة شن الحروب و التدخل في مصائر الشعوب باسم نشر الديمقراطية وقيمها، وما بين أثينا و الحرب باسم مصطلح التغايـــــر في هذا البحث هو ما قرأه أبو جعفر يزيد بن القعقاع

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2016

مغايرًا للمشهور من قراءة عاصم، بلفظ يفترق عن المشهور بصوت صامت (C) أو بصوت صائت (V) ، ولا يعني هذا مصطلح "الإبدال" لأنّ له مفهومًا اصطلاحيًا لا يدخل تحته ما نحن بصدده[1]، فالتغاير بين الضاد و الظاء في "بضنين" و" بظنين " مثلا، هو مغايرة بين صوت صامت و آخر مثله، و ليس في نحو هذا إبدال.

و من وقوفنا على مصادر القراءات المتيسرة تمكنّا من رصد مجموعة يسيرة من قراءات أبي جعفر التي غاير فيها بين المصوّتات القصيرة (الصّوائت)، و مجموعة أخرى وقعت فيها المغايرة بين الصّوامت، و نظرًا لكون المجال لا يتّسع للصّوامت و المصوّتات معًا نكتفي بالثانية دون الأولى.

و جدير بنا هنا أيضًا أن نذكّر بأنّ أصوات الكلام يختلف بعضها عن بعض، قد يكون الاختلاف وظيفيا (Functional) أو غير وظيفي (Non Functional)، فإذا أدّى الاختلاف بين الصّوتين إلى اختلاف في المعنى بين كلمتين متشابهتين في بقية أصواتهما، سمّي هذا الاختلاف وظيفيا، و دخل ضمن دراسة " الفونيميك ". و كذلك كلّ تغيير لا يؤدي إلى ذلك، فهو تغيير غير وظيفي، و يدخل ضمن دراسة " الفونيتيك ".[2].

و حُـقّ لنا أن نتساءل إذًا عن قراءات أبي جعفر التي بها تغاير بين الصّوائت (Vowels)، و هي موضوع هذا البحث، هل هي من صنف " **الفونيميك** "، أو من صنف " **الفونيتيك** " ؟

نبذة موجزة عن تعريف أبي جعفر المدني:

اسمه ونسبه: هو يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ، أحد القُرَّاء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، و يقال: اسمه جندب بن فيروز، وقيل: فيروز، وُلِد بالمدينة سنة 35هـ .

شيوخه: روى عن مولاه، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وجابر، وزيد بن أسلم وهو من أقرانه، ودخل على أم سلمة وهو صغير فمسحت على رأسه .

تلاميذه: روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جَمَّاز، وعيسى بن وردان، و أبو عمرو، و عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، و إسماعيل و يعقوب ابناه، و ميمونة بنته، و حدَّث عنه الإمام مالك .

وفاته: عاش الإمام أبو جعفر ما يزيد على التسعين سنة، و توفي سنة 130هـ، ثلاثين و مائة على الأصحّ، وكان تابعيا كبير القدر انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة. قال يحيى بن معين: " كان إمام أهل المدينة في القراءة، و كان ثقة[3]".

التّغاير في المصوّتات القصيرة " الصّوائت " (و هو ما لم يكن إعرابًا):

يمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء ما يسمّى بالركام اللغوي[4]، الذي هو بقايا الظواهر القديمة المندثرة، فقد تكون هذه الظاهرة هي الأصل المنتشر بين القبائل العربية القديمة في فترة زمنية من عمر اللغة العربية، إذ كانت تضبط الكلمة بثلاث حركات، كل قبيلة تأخذ بإحداها، ثم انحصرت تلك الظاهرة شيئا فشيئا عندما تحولت اللهجات المختلفة إلى لغة عربية مشتركة بين العرب جميعا، وبقيت هذه الأمثلة القليلة تعبر عن هذه الفترة الزمنية، التي مرّت بها اللغة العربية[5].

أوّلاً: التّغاير في المصوّتات القصيرة (من الضمّ إلى الفتح - من الكسر إلى الفتح - من السكون إلى الفتح) :

1- من الضمّ إلى الفتح:

– عند قوله تعالى: **(إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ)** [الحجرات: 4]. قرأ الجمهور " الحجُرات" بضم الجيم اتباعاً للضمة قبلها. وقرأ أبو جعفر و شيبة بفتحها[6]. و ابن أبي عبلة بإسكانها[7]، و هي لغات ثلاث [8].

يقول ابن خالويه في " مختصره ": « اشتق في هذا الحرف العربية كلّها لأنّ ما كان على " فُعْلة " جاز جمعه على ثلاثة أوجه " ظُلمة و ظُلمات و ظُلَمات و ظُلْمات و كذلك جُحْرة و جُحُرات و جُحَرات و جُحْرات [9]».

و جاء في جامع البيان: « و الحُجرات: جمع حجرةٍ والثلاث: حُجَرٍ ثم تجمع الحجر فيقال: حجرات وحُجْرات وقد تجمع بعض العرب الحجر: حجَرات بفتح الجيمِ و كذلك كلّ جمع كان من ثلاثة إلى عشرة على فُعَلٍ يجمعونه على فعَلات بفتح ثانيهِ و الرفع أفصح و أجود [10]».

و لا خلاف بين المقطعين إلاّ في نواة المقطع الثاني كما يظهر من هذا التّحليل الصّوتي:

حجُرات > حجَرات

ح ـُ ج ـُ ر ـَ ـَ ت ـِ > ح ـُ ج ـَ ر ـَ ـَ ت ـِ

فُعُلَات فُعَلَات

في قراءة الضمّ: المقطع الثاني: مقطع قصير مفتوح: (جُ)
حاشيته الأولى: صامت (ج)
نواته: ضمّة قصيرة ـُ
حاشيته الثانية: صفر
في قراءة الفتح: المقطع الثاني: مقطع قصير مفتوح: (جَ)
حاشيته الأولى: صامت (ج)
نواته: فتحة قصيرة ـَ
حاشيته الثانية: صفر

البنية الصّوتية التي حدث فيها التغيّر: المقطع الثاني، و هو مقطع قصير مفتوح حركة نواته الضمّة القصيرة، و في القراءة الثانية الفتحة القصيرة، أدّى هذا التحوّل في المقطع الثاني من القراءتين إلى تنوّع في الاستعمال اللّغوي، و إلى تغيّر في البنية الصّرفية، و من ثمّ تداخلت الأبنية.

و قراءة الفتح تمثّل البيئة التميمية حين تميل إلى التوافق بين الحركات، و البيئة الحجازية تراعي الأناة و تحافظ على البيان و الوضوح فأعطت كلّ صوت حقّه[11].

هذا اللّون من الجمال هو التحوّل الدّاخلي في نواة المقطع الثاني، فلقد استبدلت الفتحة القصيرة الضمّة القصيرة، و معلوم أنّ الفتحة أخفّ و تحتلّ الصّدارة من حيث نسبة الشّيوع في نصوص العربية.

و يجمل بنا هنا أيضًا أن نصرّح بأنّ قراءة أبي جعفر التي ذكرت سابقًا، فيها تغاير بين الصّوائت (Vowels)، و هي من صنف " **الفونيتيك** " لا " **الفونيميك** "، أي أصوات الكلام المختلف بعضها عن بعض، و الاختلاف فيها غير وظيفي (Non Functional). و نحن لم نلحظ أيّ تغيير في المعاني التي مرّت بنا، برغم ما بسطه علماءُ اللغة و علماءُ التفسير من أقوال في ذلك. و لنا أمثلة كثيرة من هذا النّوع حيث يكون الاختلاف فيها غير وظيفي.

2- من الكسر إلى الفتح:

عند قوله تبارك و تعالى: **(وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ بَالِغِيهِ إِلاَّ بِشِقِّ ٱلأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ)** : [**النحل: 7**].

و قرأ الجمهور: بشِق بكسر الشين. و قرأ أبو جعفر " بِشَقّ " بفتحها[12]، و هي قراءة مجاهد، و الأعرج، و عمر بن ميمون، و ابن أرقم، و رويت عن نافع و أبي عمرو[13]، و هما مصدران معناهما المشقة. و قيل: الشق بالفتح المصدر، و بالكسر الاسم، و يعنى به.

و عند الزمخشري هما لغتان في معنى المشقة و بينهما فرق: و هي أن المفتوح مصدر شق الأمر عليه شقا و حقيقته راجعة إلى الشق الذي هو الصاع. و أما الشق فالنصف كأنه يذهب نصف قوته لما يناله من الجهد[14]. و على هذا حمله الفرّاء[15] هنا أي: يذهبان نصف الأنفس، كأنها قد ذابت تعباً و نصباً كما تقول: لا تقدر على كذا إلا بذهاب جل نفسك، و بقطعة من كبدك. و نحو هذا من المجاز[16].

و قد استصوب الطبري، من قبل، من القراءة في ذلك ما عليه قرّاء الأمصار و هي كسر الشين، لإجماع الحجة من القرّاء عليه و شذوذ ما خالفه. و في نظره أنّ بعض أهل العربية يذهب بالفتح إلى المصدر من شققت عليه أشقّ شقا، و بالكسر إلى الاسم. و قد يجوز أن يكون الذين قرءوا بالكسر أرادوا إلا بنقص من القوّة و ذهاب شيء منها حتى لا يبلغه إلا بعد نقصها، فيكون معناه عند ذلك: لم تكونوا بالغيه إلا بشقّ قوى أنفسكم، و ذهاب شقها الآخر[17].

و لقد ألمح أبو عليّ الفارسيّ إلى الفرق بين المصدر و اسم المصدر ثمرة للتعاقب بين الفتح و الضمّ و ذلك في قراءتي " الكُره " و" الكَره "، يقول مثلاً: « الكَره كأنّه المصدر، و الكُره: الاسم، كأنّه الشيء المكروه...و قد قيل: إنّهما لغتان، فمن ذهب إلى ذلك جعلهما مثل الشّرْب و الشُّرب و الضَّعف و الضُّعْف، و الفَقر و الفُقر، و من غير المصادر الدَّفّ و الدُّفّ، و الشَّهد والشُهد[18]».

و لا خلاف بين المقطعين إلاّ في نواة المقطع الثاني كما يظهر من هذا التّحليل الصّوتي:

شِـق > شـَقّ

ش ـِ ق ق ـِ > ش ـَ ق ق ـِ
في قراءة الكسر: المقطع الأوّل: مقطع قصير مفتوح: (شِ)
حاشيته الأولى: صامت (ش)
نواته: كسرة قصيرة ـِ
حاشيته الثانية: صفر
في قراءة الفتح: المقطع الأوّل: مقطع قصير مفتوح: (شَ)
حاشيته الأولى: صامت (ش)
نواته: فتحة قصيرة ـَ
حاشيته الثانية: صفر

البنية الصّوتية التي حدث فيها التغيّر: المقطع الأوّل، و هو مقطع قصير مفتوح حركة نواته الكسرة القصيرة، و في القراءة الثانية الفتحة القصيرة أدّى هذا التحوّل في المقطع الأوّل من القراءتين إلى تنوّع في الاستعمال اللّغوي بين المصدر و اسم المصدر.

و نخلص إلى أنّ قراءة أبي جعفر هذه هي من صنف " **الفونيتيك** " لا " **الفونيميك** "، و الاختلاف فيها غير وظيفي (Non Functional)، حيث لم نلحظ أيّ تغيير في المعنى، برغم القضايا التي بسط علماءُ اللغة فيها القول و كذلك علماءُ التفسير. فلفظا: " بشِق " بكسر الشين، و " بِشَقّ " بفتحها، هما كما رأينا، لغتان في معنى المشقة و بينهما فرق: فالمفتوح مصدر و المكسور اسم، و مع ذلك فهذا لا يؤثر على المعنى العامّ المقصود من الآية الكريمة و هو المشقة، ممّا يبقي الاختلاف فيها غير وظيفي.

3- من السّكون إلى الفتح:

لم يرد هذا النوع في قراءة أبي جعفر على نحو ما جاء مثلاً في قراءة عيسى و الجحدري و أبي رجاء و أبي العالية و الضحاك و ابن مسعود، لقوله تعالى: ﴿ **وَ وَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا** ﴾ [العنكبوت: 8] حيث قرءوا: " حَسَنًا " بفتحتين. و قرأ الجمهور " حُسْنًا " بضم الحاء وإسكان السين[19].

ثانيا: التغاير في المصوّتات القصيرة (من الفتح إلى الضمّ - من الكسر إلى الضمّ - من السكون إلى الضمّ):

1- من الفتح إلى الضمّ:

عند قوله تعالى: **(وَأَقِمِ ٱلصَّلاَةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَ زُلَفاً مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ)**: [هود: 114]، قرأ الجمهور: و زلفاً بفتح اللام، و قرأ طلحة و عيسى و ابن أبي إسحاق و أبو جعفر: بضمها كأنه اسم مفرد " و زُلُفًا[20]. و قرأ ابن محيصن و مجاهد: بإسكانها و روي عنهما: و زلفى على وزن فعلى على صفة الواحد من المؤنث لما كانت بمعنى المنزلة[21].

و أعجب القراءات في ذلك إلى أبي جعفر الطبري (وزُلَفًا)، بضم الزاي وفتح اللام، على معنى جمع " زُلْفة "، كما تجمع " غُرْفَة غُرف "، و " حُجْرة حُجر ".

و قد اختار هذه القراءة (وزُلَفًا)، لأنّ صلاة العشاء الآخرة إنما تصلى بعد مضيّ زُلَفٍ من الليل، وهي التي عُنِيت عندي بقوله: (و زلفًا من الليل)[22].

و " زُلُفا " بضم اللام إمّا على أنه جمع زلفة أيضا و لكن ضمت عينه إتباعا لفائه[23] أو على أنه اسم مفرد كعنق أو جمع زليف بمعنى زلفى كرغيف و رغف[24].

و جدير بنا هنا أيضًا أن نصرّح بأنّ قراءة أبي جعفر التي ذكرت سابقًا، فيها تغاير بين الصّوائت (Vowels)، و هي من صنف " **الفونيتيك** " لا " **الفونيميك** "، أي أصوات الكلام المختلف بعضها عن بعض، و الاختلاف فيها غير وظيفي (Non Functional). و نحن لم نلحظ أيّ تغيير في المعاني التي مرّت بنا، برغم ما بسطه علماءُ اللغة و علماءُ التفسير من أقوال في ذلك. و لنا أمثلة كثيرة من هذا النّوع حيث يكون الاختلاف فيها غير وظيفي.

2 - من الكسر إلى الضمّ:

و عند قوله تعالى: **(فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ)** [البقرة: 173] قرأ أبو جعفر بضمّ أوّل السّاكنين[25].

إنّه إذا اجتمع ساكنان في كلمتين و كان السّاكن الأوّل في آخر الكلمة الأولى و الثاني في أوّل الكلمة الثانية، و كان أوّل الكلمة الثانية همزة وصل تُضمّ عند الابتداء. و كان السّاكن الأوّل أحد حروف **" نلت ودًّا "** و هي خمسة أحرف و التنوين نحو: (فَمَنِ ٱضْطُرَّ) [البقرة: 173]، (قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ تُنظِرُونِ) [الأعراف: 195]، (وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ } [يوسف: 31]، (أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً) [المزمل:3]، (وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِىءَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ)، [الأنبياء: 41]، (وَ جَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ٱدْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ) [ق: 33 و 34][26].

فقد اختلف القراء في الساكن الأول مع إجماعهم على تحريكه للتخلص من الساكنين. فمنهم من ضمه لأجل ضم الحرف الثالث في الكلمة الثانية، و منهم من كسره.

و وجه الضم إتباعًا لضم الثالث طلبًا للتخفيف لأن الانتقال من الكسر إلى الضم فيه ثقل و لا اعتداد بالساكن بينهما. و وجه الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين[27].

و قد اختلف القراء في حركة النون من قوله: **(فَمَنِ ٱضْطُرَّ)** [البقرة: 173] **(وَأَنِ ٱحْكُم)** [المائدة:49] **(وَلَـٰكِنِ ٱنْظُرْ)** [الأعراف:143]، و شبهه و حركة الدال من: **(وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِىء)** [الأنعام:10]، و التاء من: **(وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ)** [يوسف: 31]، و حركة التنوين من: **(فَتِيلاً أَنظُرْ)** [النساء: 49،50]، و نحوه، و حركة اللام من نحو: **(قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ)** [الإسراء: 110]، و الواو من نحو: **(أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ)** [الإسراء: 110]، فكسر ذلك عاصم و حمزة، و حرّكها أبو عمرو، إلاّ في اللام و الواو؛ و عباس و يعقوب، إلا في الواو، و ضمّ باقي السبعة إلا ابن ذكوان، فإنه كسر التنوين. و عنه في: **(بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُواْ)** [الأعراف:49]، و **(خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ)** [إبراهيم: 26] خلاف[28].

و ضابط هذا أنه يكون ضمة هذه الأفعال لازمة، فإن كانت عارضة، فالكسر نحو: (أَنِ ٱمْشُواْ)، و توجيه الكسر أنه حركة التقاء الساكنين، و ضمت النون للالتقاء إتباعا للضمة في الطاء[29]. و لم يعتدوا بالساكن، لأنه حاجز غير حصين، أو ليدلوا على أن حركة همزة الوصل المحذوفة كانت ضمة. و قراءة أبي جعفر " فمَنُ اضْطُرَّ " بضم النّون و كسر الطّاء، و أصله اضطرار، فلما أدغم نقلت حركة الراء إلى الطاء[30].

و عليه فمن كسر فلأن الجزم يحرّك إلى الكسر، و من ضمّ فلضمّه أوّل الفعل نقل حركتها إلى ما قبلها[31].

و عند قوله تبارك و تعالى: **(وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَافِرِينَ)**: [البقرة: 34] ضمّ أبو جعفر تاء " للملائكة اسجدوا "، و فعل ذلك حيث حلّ. و وجه ذلك قصد الإتباع. و هي من تفرّده. و وجه الضمّ أنّهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمّة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة. و يحتمل أنّ المراد إتباع الحركة في " للملائكة " حركة الجيم في " اسجدوا ".

هذا و قد طعن في هذه القراءة جماعة من النحاة لمخالفتها قواعد اللغة العربية في زعمهم، و لكن لا اعتبار بهذا الطعن مع صحّة الرّواية بها و ورودها في لغة العرب. فقد تواترت في هذه القراءة كما حققه ابن الجزري في كتاب النشر، و تؤخذ العربية من القرآن، إذ القرآن حجة على اللغة و ليست اللغة حجة على القرآن، و الحقّ أحقّ أن يتّبع[32].

و من المعلوم أنّ الإتباع يعدّ ضربًا من ضروب الإدغام الأصغر، إذ هو تقريب الصّوت من الصّوت، و لاسيما على مستوى الصّوائت فتتحول الضمة إلى كسرة إتباعا لكسرة بعدها، و تتحول الكسرة إلى ضمة إتباعا لضمة بعدها، و يكون ذلك بتأثير الصّائت الأوّل، و يسمّى ذلك بالتأثر الرّجعي، و هو أكثر الأنواع شيوعا في العربية، و اللسان العربي يهرب من التنافر بين الأصوات، فيميل إلى الانسجام الصّوتي بين الصّوائت, و ممّا يعدّ من قبيل المناسبة أيضا ما يسميه النحاة الإتباع على اللفظ، فليس لهذا النوع مبرّر من القاعدة، و لهذا السبب لا يمكن تفسير الإتباع على اللفظ إلا في ضوء المناسبة الصّوتية الموسيقية[33].

و يرى سيبويه أن الألف الموصولة في الابتداء مكسورة أبدا، إلا إذا كان الحرف الثالث من الكلمة مضموما، فتضمّ هذه الألف الموصولة، إتباعًا لحركة الضمة على الحرف الثالث، و ذلك نحو قولك: اقتل، و استضعف، و احتقر. و يعلّل ذلك بتقريب حركة الألف من حركة الحرف الثالث من الكلمة، لأن الانتقال من كسر إلى ضم و بينهما ساكن، و الساكن حاجز غير حصين، فيه ثقل على اللسان، فالعرب تكره الانتقال من كسر إلى ضمّ، و العكس كذلك، فتميل إلى التيسير بالإتباع[34].

و ما قيل عن قوله عزّ من قائل في آية البقرة السّابقة يقال عن قوله: **(وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اَسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُوَاْ إِلاَّ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِّنَ اَلسَّاجِدِينَ)** [الأعراف:11]. فقد قرأ الجمهور: " **للملائكةِ**" بجر التاء، و قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع و سليمان بن مهران: " **للملائكةُ** " بضمّ التاء [بضمّ الهاء]، إتباعا لحركة الجيم، أي إتباعا لضمة ثالث المستقبل "اسجُدوا " و نقل أنها لغة أزد شنوءة[35].

و قد غلّط الزجّاج قراءة أبي جعفر هذه مع اعترافه بأنّه من جلّة أهل المدينة و أهل الثبت في القراءة، لأنّ لفظ الملائكة في رأيه في موضع خفض فلا يجوز أن يرفع المخفوض و لكنه شبّه تاء التأنيث بكسر ألف الوصل لآنّك إذا ابتدأت قلت: اسجدوا[36].

و ضعّف أبو الفتح بن جنيّ هذه القراءة أيضًا، و ذلك أنّ " الملائكة" في موضع جرّ، فالتاء إذًا مكسورة، و يجب أن تسقط ضمّة الهمزة من " اسجدوا " لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً. و هذا إنّما يجوز و نحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله عزّ و جلّ "و قالتُ اخرج "، و ادخلُ ادخلُ، فضمّ لالتقاء السّاكنين لتخرج من ضمّة إلى ضمّة. كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج. فأمّا ما قبل همزته هذه متحرّك - و لاسيما حركة إعراب – فلا وجه له لأنّ تحذف حركته و يحرّك بالضمّ. ألا تراك لا تقول: قل للرّجلُ ادخُل... لأنّ حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلاّ في لغة ضعيفة، و هي قراءة بعض البادية " الحمدِ لِه " بكسر الدّال[37].

و هذه القراءة في نظر ابن عطية لا تتّجه و هي قراءة ضعيفة، و وجهها أنه حذف همزة "اسجدوا" و ألقى حركتها على الهاء، و لأنّها أيضًا همزة محذوفة مع جرّ الهاء بحركة أي شيء يلغى، و الإلغاء إنما يكون في الوصل[38].

كما استنكر أبو حيّان الأندلسي على الذين ردّوا قراءة أبي جعفر هذه بقوله: « و إذا كان ذلك في لغة ضعيفة، و قد نقل أنها لغة أزد شنوءة، فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها و لا يغلط، و القارئ بها أبو جعفر، أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس و غيره من الصحابة، و هو شيخ نافع بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، و قد علل ضمّ التاء لشبهها بألف الوصل، و وجه الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، و التاء في الملائكة تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل. ألا تراهم قالوا: الملائك؟ و قيل: ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها[39]».

و عند قوله تعالى: **(أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ)** [الأعراف:195]، قرأ الحسن و الأعرج و نافع بكسر الطاء " يبطِشون "، و قرأ أبو جعفر و شيبة و نافع أيضًا بضمّها " يبطشون " [40] و هي لغة.

و على غرار (يَبْطِشُونَ)، قرأ أبو جعفر أيضاً: { أَنْ يَبْطِشَ) [القصص: 19]، و (نَبْطِشُ) [الدخان: 16] بضمّ الطاء. وافقه الحسن و الباقون بالكسر فيهن. و البطش الأخذ بالقوة و الماضي بطش بالفتح كخرج يخرج و ضرب يضرب[41].

و عندما ننتقل إلى قوله تعالى: **(قَالَ رَبِّ اَحْكُم بِالْحَقِّ)** [الأنبياء: 112]، نجد قراءة الجمهور: " قل ربِّ " بكسر الباء على الأمر، أي على وجه الدعاء و المسألة. و المرسوم في مصحف الكوفة " قال ربِّ " الأول بالألف و باقي المصاحف بلا ألف[42].

و قرأ أبو جعفر" و ابن كثير - في رواية عنه: رَبُّ احْكُمْ " بضمّ الباء "، على وجه نداء المفرد، و حذف حرف النداء[43].

و ليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في يا غلامي، و هي أنْ تبنى على الضمّ و مع نيّة الإضافة لما قطع عن الإضافة[44].

و قد ذكر الطبري أنّ « الضحاك بن مزاحم روي عنه أنه كان يقرأ ذلك: **(رَبِّي أَحْكَمُ)** على وجه الخبر بأن الله أحكم بالحقّ من كل حاكم، فيثبت الياء في الربّ، و يهمز الألف من أحكم، و يرفع أحكم على أنه خبر للربّ تبارك و تعالى[45]».

و الصواب عنده (الطبري) من القراءة في ذلك: وصل الباء من الرب و كسرها بأحكم، و ترك قطع الألف من احكم، على ما عليه قرّاء الأمصار، لإجماع الحجّة من القرّاء عليه و شذوذ ما خالفه. و أما قراءة الضحّاك فإن فيها زيادة حرف على خطّ المصاحف، مع صحّة معنى القراءة بترك زيادته[46].

و هذه القراءة على قول النحّاس لحن عند النّحويين، إذ لا يجوز عندهم رجلٌ أقبل، حتّى تقول: يا رجلُ، أو ما أشبهه[47].

و عدّ العكبري قراءة الضمّ ضعيفة، لأنّ النكرة لا تحذف معها "يا"، و قد أجاز ذلك الكوفيون[48].

و راح أبو حيّان يستشهد بقول صاحب اللّوامح بعد ما عزا قراءة الضمّ إلى أبي جعفر: « إنّه منادى مفرد، و حذف حرف النّداء، فيما جاز أن يكون وصفًا لأيّ بعيد. و ليس هذا من نداء النّكرة المقبل عليها بل هذا من اللّغات الجائزة في يا غلامي، و هي أن تبنيه على الضمّ و أنت تنوي الإضافة [لما قطعته عن الإضافة]، و أنت تريدها بنيته[49]».

و يمكن من هذا العرض أن يقال عن قراءة الضمّ في " ربُّ احْكُمْ ": إنّها موافقة للرّسم العثماني من جهة، و من جهة موافقتها للّغة العربية فقد وجدنا في ذلك ما يقوّيها و يعضدها، و يتوجّه ذلك من نواح كثيرة.

و قد قرأ أبو جعفر" أيضًا: **" رَبِّي أَحَكَمُ "** بفتح الهمزة والحاء والكاف و بضمّ الميم، بالحق بزيادة ياء[50].

و قرأ ابن عباس و عكرمة و الجحدري و ابن محيصن: ربي بإسكان الياء، أحكم جعله أفعل التفضيل، فربي أحكم مبتدأ و خبر[51].

و في شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات العشر: « و هي من تفرّده. وجه الضمّ على أحد اللّغات الجائزة في المضاف لياء المتكلّم نحو يا غلامي تبنيه على الضمّ و تنوي الإضافة و ليس منادى مفردًا لأنّه ليس من نداء النكرة المقبل عليها و قراءة الباقين بكسر الباء اجتزأه بالكسرة عن ياء الاضافة و هي الفصحى[52]».

و يحسن بنا هنا أن نلمّح إلى أنّ ابن جني استعان في تخريج قراءة (قلْ ربُّ احْكُمْ) بالمثلين: (أصبحُ ليلُ) و (أطرقْ كَرَا)[53]فقد جعل رفع " ربُّ " على حذف " يا "، و هو وجه ضعيف، لأنّهم لا يجمعون بين حذف " يا " و الاسم الذي يجوز أن يكون وصفًا لـ " أيّ ". و الأمثال كما هو معروف تُجرى في تحمّل الضّرورة لها مجرى المنظوم في ذلك[54].

3- من السكون إلى الضم:

يظهر أنَّ إتباع الضمّ ظاهرة تشيع في كلام كثير من العرب، فقد حكى الأخفش عن عيسى ابن عمر أنه قال: « ما سُمِعَ أو سَمِعنا " فُعْل " إلا و قد سَمِعنا فيه "فُعُل"»[55].

و كما يحصل هذا الانسجام بين صامتٍ و آخر مثله، فإنّه حاصلٌ بين الصوائت كذلك. و هذا النوع من المماثلة يُسمّى بالمماثلة التقدمية أو الإتباع المقبل و كلها بمعنى واحد. و ذلك لأن الصّوت الأول أثَّرَ في الذي يليه فجذَبَهُ إلى صوتٍ مجانس له[56].

و هذا النوع من التأثير كثير الوقوع في اللغة الإنجليزية قليل الشيوع في العربية[57].

و قد ذكر سيبويه أن الذين يخفّفون، إنما يخففون إذا تتابعت ضمتان، و قد كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، و إنما الضمّتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضّمتان[58]، فكيف و قد جاءت ضمّتان ووان، لا شكّ أنّ ذلك ثقيل لذا مالوا إلى التخفيف.

و الإسكان لغة تميم، و الضمّ على الإتباع لغة أهل الحجاز و هذا لا يتنافى مع ما ذكر من أن الإتباع أو الانسجام الأصواتي خاصّة من خصائص اللهجات البدوية، و أثر من آثار السرعة في الكلام، ذلك أن الإتباع في نحو "خطوات" لا تلجأ إليه القبائل البدوية لما فيه من ثقل يكمن في توالي ضمّتين في كلمة كبيرة البنية، فهو هنا أثر من آثار التأنّي في الأداء[59].

- و عند قوله تعالى: **(يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ)**[البقرة: 185] قرأ أبو جعفر بضمّ السين في لفظ " اليسر " و " العسر " حيث وقعا و هي من تفرّده. و الضمّ أثقل الحركات الثلاث. و جاء اللفظان في سبعة عشر موضعًا سواء اجتمعا في آية أو انفرد أحدهما عن الآخر [البقرة: 185] و 280، و التوبة: 117، و الكهف: 73 و 88، و الذّاريات: 3، و الطلاق: 4 و 7، و الأعلى: 8، و الليل: 7 و 10، و الانشراح: 5 و 6[60].

إذًا فقد قرأ أبو جعفر و يحيى بن وثاب و ابن هرمز و عيسى بن عمر: **(يريد بكم اليُسُرَ و لا يريد بكم العُسُرَ)** بضمّتين. و الباقون بالإسكان[61].

كما قرأ أبو جعفر بضمّ السين في (**إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**) [الشرح: 5،6]. و كذلك عند قوله تعالى **(قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا)** [الكهف:73]، و عند قوله تعالى: **(وَأَمَّا**

مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا) [الكهف: 88] قرأ أبو جعفر: " عُسُرًا" بضمّتين، و " يُسُرًا " بضمّتين[62].

و أشار الطبري عند تفسيره لقوله تعالى: **(فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا)** [الكهف: 81]، إلى أنّ " عُسْر و عُسُر " هما على قياس: " رُحْم و رُحُم، و هُلك و هُلُك ". و هو ما ذهب إليه صاحب اللّسان أيضًا[63].

و لنا أن نصرّح هنا بأنّ قراءة أبي جعفر التي ذكرنا (اليسر و العسر)، فيها تغاير بين الصّوائت (Vowels)، و هي من صنف " **الفونيتيك** " لا " **الفونيميك** "، أي أصوات الكلام المختلف بعضها عن بعض، و الاختلاف فيها غير وظيفي (Non Functional). و نحن لم نلحظ أيّ تغيير في المعاني التي مرّت بنا، برغم ما بسطه علماءُ اللغة و علماءُ التفسير من أقوال في ذلك. و لنا أمثلة كثيرة من هذا النّوع حيث يكون الاختلاف فيها غير وظيفي.

- و يقول الله تعالى في موضع آخر من القرآن غير الذي سبق: **(وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ)** [سورة ص: 41].

أجمع القُرَّاء على ضمّ النون و سكون الصاد[64]في " بِنُصْبٍ "، إلاَّ ما رواه حفص عن عاصم بالفتح، و هما لغتان معناهما، ما يُصيب البدن من تعب الضرّ و ألم الوجع.

و " النَّصَب " هو التعب، و احتجوا بقوله عزَّ و جلَّ: ﴿ لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: 62].

و قرأ أبو جعفر، و شيبة، و أبو عمارة عن حفص، و الجعفي عن أبي بكر، و أبو معاذ عن نافع: بنُصُب " بضمّتين "[65].

و قرأ زيد بن علي، و الحسن، و السدّي، و ابن عبلة، و يعقوب، و الجحدري، و هبيرة عن حفص عن عاصم، و رويت عن الحسن و أبي جعفر: " بنَصَب " بفتح النون و الصاد[66].

و قرأ أبو حيوة، و يعقوب في رواية، و هبيرة عن حفص عن عاصم: بفتح النون و سكون الصاد[67].

قال الطبري: « و النُّصْب والنَّصَب بمنزلة الحُزْن و الحَزَن, و العُدم و العَدَم, و الرُّشْد والرَّشَد, و الصُّلْب و الصَّلَب. و كان الفرّاء يقول: إذا ضُمّ أوّله لم يثقل, لأنّهم جعلوهما على سِمَتين: إذا فتحوا أوّله ثقّلوا, و إذا ضمّوا أوّله خففوا[68]».

و قال الزمخشري: « النصب و النصب، كالرشد و الرشد، و النصب على أصل المصدر، و النصب تثقيل نصب، و المعنى واحد، و هو التعب و المشقة[69]».

كما قال ابن عطية و قد ذكر هذه القراءات: « و ذلك كله بمعنى واحد معناه المشقة، و كثيراً ما يستعمل النصب في مشقة الإعياء. و فرّق بعض الناس بين هذه الألفاظ، و الصواب أنها لغات بمعنى من قولهم: أنصبني الأمر و نصبني إذا شق عليّ [70]».

و هذه القراءات كلها بمعنى واحد، وإنما اختلفت القراءات باختلاف اللغات.

و قد عزا الدّكتور شاهين[71] سبب اختيار أبي عمرو بن العلاء المتحرّك دون السّاكن من "الدّرَك " إلى كون فتح الرّاء أشهر من تسكينها، و أضاف إنّه قرأ " اليُسُر، و العُسُر، و عُسُرة، و العُسرى و اليُسُرى " بضمّ السين في جميعهنّ بدلاً من تسكينها أين وقعت في القرآن، و قد ذكر ابن عطيّة بعضها في تفسيره[72]. و زعم صاحب اللّسان أنّ كلّ اسم على ثلاثة أحرف أوّله مضموم و أوسطه ساكن، فمن العرب من يثقّله ومنهم من يخفّفه، مثل عسْر و عسُر و حلْم و حلُم[73].

و **خلاصة** ذلك أنّ هذه الوجوه سواء أتعلّقت بالألفاظ التي اختلف في حركة عينها أهي حركة أم سكون؟ أم تعلّقت بصور أخرى مختلفة، هي في الحقّ تسجّل ما طرأ على اللّفظ من تغيّرات صوتية أو لغوية أو دلالية، و قد نبّه إلى ذلك ابن عطيّة في تفسيره " المحرّر الوجيز " و أشار إليها كذلك عبد الصّبور شاهين[74].

ثالثـا: التّغاير في المصوّتات القصيرة: (من الفتح إلى الكسر، و لم يرد من الضمّ إلى الكسر و من السكون إلى الكسر **)**:

- من الفتح إلى الكسر:

و عند قوله تعالى:(**مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ...**) [المائدة: 32]

قرأ أبو جعفر " من إجل " بكسر الهمزة و نقل حركتها إلى النون قبلها فيصير النطق بنون مكسورة بعدها جيم ساكنة. و هي من تفرّده. و إذا وقف على " من " ابتدأ بهمزة مكسورة. و إذا وقف غيره ابتدأ بهمزة مفتوحة[75].

قرأ أبو جعفر بن القعقاع: " من إجْـلِ " بكسر الهمزة، كما قرأ بكسرها و حذفها و نقل حركتها إلى الساكن قبلها، كما قرأ ورش بحذفها و فتحها و نقل الحركة إلى النون[76].

و قراءة أبي جعفر هذه لغة، ذلك بوصل الألف و كسر النون قبلها و هذا على أن ألقى حركة الهمزة على النون كما قالوا كمِ ابلك بكسر الميم و وصل الألف. . . و من إبراهيم بكسر النون. فإذا خفف كسر النون ملقياً لكسرة الهمزة عليها " بغير نفسٍ ". و يقال: فعلت ذلك من أجلك و لأجلك، و تفتح الهمزة أو تكسر[77].

و يقول تعالى: (**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**) [المؤمنون: 36]، و قرأ أبو جعفر، و شيبة، و روي عن عيسى: " هَـيْهَاتِ هَـيْهَاتِ " بكسر التاء غير منوّنة. و هي في تميم و أسد[78].

و قرأ هارون عن أبي عمرو و خالد بن إلياس: بفتحهما منونتين[79]. و قرأ أبو حيوة بضمهما من غير تنوين، و عنه عن الأحمر بالضم و التنوين، وافقه أبو السمال في الأول و خالفه في الثاني. و روي عن عيسى و خالد بن إلياس بكسرهما و التنوين. و قرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو و الأعرج و عيسى أيضًا بإسكانها وهي على هذا جماعة لا مفرد.

و الفتح في هذه القراءات هو القراءة عند أبي جرير الطبري؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه[80]. و الذي اختاره أبو حيّان الأندلسيّ أنّها إذا نوّنت و كسرت أو كسرت و لم تنون لا تكون جمعًا لهيهات، و ذلك خلافًا لما نقله عن سيبويه من كتاب ابن عطيّة، حيث رأى سيبويه أنّهما – أي قراءتي الكسر بالتنوين و بغير تنوين - جمع هيهات و كان حقها أن تكون هيهاتي، إلاّ أن ضعفها لم يقتض إظهار الياء، كما قال سيبويه هي مثل بيضات[81]، أراد في أنها جمع فظنّ بعض النحاة أنه أراد في اتفاق المفرد فقال واحد هيهات هيهة. و ليس كما قال، و تنوين عيسى على إرادة التنكير و ترك التعريف[82].

هي من أسماء الأفعال المرتجلة بمعنى الفعل الماضي " هيهات ". و قد حمل أبو بكر بن الأنباري على لغات العرب قراءة أبي جعفر " هيهاتِ " بكسر التاء، و قراءة عيسى الثقفي " هيهاتٍ "، و قراءة أبي حيوة " هيهاتٌ "، و قراءة خارجة بن مصعب " هيهاتْ [83]".

و ذهب ابن جنيّ إلى أنّ " هيهاتِ " بكسر التاء جمع " هيهات "، و أنّ أصلها هيهيات « إلاّ أنّه حذف الألف لأنّها في آخر اسم غير متمكّن كما حذفت ياء " الذي" في التثنية إذا قلت " اللّذان "[84]».

و حمل قراءة " هيهاتٍ " بالتنوين، على التنكير، قال: « و من نوّن ذهب إلى التنكير، أي بُعْدًا بُعْدًا[85]».

و جعل رفع " هيهاتٌ " من وجهين: أحدهما أن يكون أخلصها اسمًا معربًا فيه معنى البعد، و لم يجعله اسمًا للفعل فيبنيَه كما بنى الناس غيره... و ذهب في قراءة " هيهاتْ " بالتسكين إلى أنّه ينبغي أن تكون للجماعة و تكتب بالتاء، و أنّها في تسكينها أجريت مجرى الفعل، لأنّ التسكين أشعر بغناها عمّا بعدها، و قد قدّر لها ابن جنيّ فاعلاً مضمرًا... و واضح أنّ أغلب هذه القراءات على توجيهات ابن جنيّ لم تعدّ اسم فعل[86].

و في هيهات عشر لغات و هي مبينة في علم النحو. و قد ذكر أبو حيّان الأندلسيّ ما ينيف على أربعين لغة، و في اللفظة لغات: هيها و هيهات و هيهان و أيهات و هيهات و هيهاتا و هيهاء[87].

و عند قوله تعالى: (**إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ**) [ص: 70] قرأ أبو جعفر بن القعقاع: " إلاّ إنَّما " بكسر الهمزة "[88].

و القراءات السّابقة (**من إجل - هَـيْهَاتِ - إنَّما**) التي عزيت إلى أبي جعفر فيها تغاير بين الصّوائت (Vowels)، و هي من صنف " **الفونيتيك** " لا " **الفونيميك** "، و الاختلاف فيها غير وظيفي (Non Functional). و كلّ ذلك غير مؤثّر على المعاني.

رابعًا: التّغاير في المصوّتات القصيرة: من الفتح إلى السكون (لم يرد من الضمّ إلى السكون و من الكسر إلى السكون**):**

- من الفتح إلى السكون:

و من ذلك ما جاء عند قوله تعالى: **(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ...)** [البقرة: 233]، حيث اختلف في (لا تضارّ) فابن كثير و أبو عمرو و كذا يعقوب برفع الرّاء مشدّدة لأنّه مضارع لم يدخل عليه ناصب و لا جازم فرفع فلا نافية و معناه النهي للمشاكلة من حيث إنّه عطف جملة خبرية على مثلها من حيث اللّفظ وافقهم ابن محيصن و اليزيدي. قرأ أبو عمرو و ابن كثير و أبان عن عاصم و قتيبة عن الكسائي[89] " لا تضارُّ والدة " بالرّفع في الرّاء[90].

و قرأ نافع و حمزة و الكسائي و عاصم في المشهور عنه " لا تضارَّ " بفتح الراء المشددة، و هذا على النهي[91].

و قرأ أبو جعفر بسكونها مخففة من رواية عيسى غير طريق ابن مهران عن ابن شبيب و ابن جماز من طريق الهاشمي و كذلك **" و لا يضار كاتب "** آخر السّورة " الآية 282". قيل من ضار يضير و يكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف. و وجه الإسكان و التخفيف على أنّه من ضار يضير و سكن إجراء للوصل مجرى الوقف.

و روى ابن جماز من طريق الهاشمي و عيسى من طريق ابن مهران تشديد الرّاء و فتحها فيهما و لا خلاف عنهم في مدّ الألف للسّاكنين.

و قرأ أبو جعفر بن القعقاع: " لا **تُضَارْ** " بتخفيف الرّاء و إسكانها[92].

و قرأ أبو جعفر أيضًا: " لا تضارُّ " بالسكون مع التشديد، و في نظر الزمخشري أنه على نيّة الوقف[93].

يرى الطبري و ابن عطيّة و الزمخشري أنّ قراءة " لا تضارُّ والدة " بالرّفع في الرّاء، هي خبر معناه الأمر، و يحتمل أن يكون الأصل " تضارر " بكسر الرّاء الأولى و والدة فاعل[94].

و زعم الكسائي و الفرّاء أنّ في الرّفع نسقًا على قوله: **(لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا)** [البقرة: 233][95].

و يرى الألوسي أنّ قراءة أبي جعفر لا تضار بالسكون مع التشديد على نية الوقف. و يعضد هذه القراءة قراءة الأعرج لا تضار بالسكون والتخفيف و هو من ضار يضير ونوى الوقف كما نواه أبو جعفر و إلا لكان القياس حذف الألف[96].

و يحتمل، في نظر الطبري و ابن عطيّة و الزمخشري أيضًا، أن تكون والدة مفعولا لمْ يسمّ فاعله، في قراءة " تضارَر " بفتح الرّاء الأولى، و يعطف مولود له على هذا الحدّ في الاحتمالين[97].

و أما قراءة النصب، فعلى النهي، و الأصل لا تضار فأدغمت الراء الأولى في الثانية و فتحت الثانية لالتقاء الساكنين، يقال: يضارر رجل زيدا، و ذلك لأن أصل الكلمة التضعيف، فأدغمت إحدى الرّاءين في الأخرى، فصار لا تضارَّ، كما تقول: لا تردد ثمّ تدغم فتقول: لا تردّ بالفتح. و بتعبير آخر: إنّ موضعه إذا قرئ كذلك جزم, غير أنّه حرك, إذ ترك التضعيف بأخفّ الحركات، و هو الفتح. و لو حرك إلى الكسر كان جائزا، إتباعا لحركة لام الفعل حركة عينه. و إن شئت فلأنّ الجزم إذا حرّك حرّك إلى الكسر[98].

و قراءة أبي جعفر التي بالإسكان مع التخفيف" لا تُضَارْ " في الأصل فيها مرفوع أجري الوصل فيه مجرى الوقف.

و وجَّه هذه القراءة بعضهم بأن قال: « حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر، وهو الراء، و جاز أن يجمع بين الساكنين: إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، و لأنَ مدة الألف تجري مجرى الحركة[99]».

و قد ردّ أبو حيّان زعم الزمخشري حين غلّط الرّاوي الذي، حسب رأيه، ظنّ أبا جعفر أسكن على نيّة الوقف و لم يختلس الضمّة، و هذا على عادته في تغليط القرّاء و توهيمهم[100].

و بالإمكان قياس قراءة أبي جعفر السّابقة التي بالإسكان مع التخفيف على قراءة " و لا يضار كاتب " التي في آخر سورة البقرة [البقرة:282]. يقول أبو حيّان: « " و لا يضارْ " بجزم الراء و هو ضعيف، لأنه في التقدير جمع بين ثلاث سواكن، لكن الألف لمدها يجري مجرى المتحرك، فكأنه بقي ساكنان، و الوقف عليه ممكن. ثم أجريا الوصل مجرى الوقف[101]».100

- و عند قوله الله تعالى: **(عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ)** [المدثر: 30]، قرأ الجمهور " تسعة عشر " مبنيين على الفتح على مشهور اللغة في هذا العدد.

و قرأ أبو جعفر بن القعقاع و طلحة بن سليمان و روي عن أنس بن مالك: " تسعة أعشر " "بالوصل"، و ضعّفها أبو حاتم[102].

و أعشر جمع عشير في مثل: يمين و أيمن جعلهم ملائكة لأنهم خلاف جنس المعذبين من الجن و الإنس[103].
كما قرأ أبو جعفر: عليها تسْعَةَ عْشَرَ" بإسكان العين[104].
و قرئ بسكون العين في " عْشر " كراهة توالي الحركات في ما هو في حكم اسم واحد[105].
و قرأ أنس بن مالك و ابن عباس و أبو حيوة و ابن قطيب و إبراهيم بن قنة: " تسعةُ عشر " بضمّ التاء[106].
" تسعةُ " هي حركة بناء عدل إليها عن الفتح لتوالي خمس فتحات، و لا يُتوهّم أنها حركة إعراب، لأنها لو كانت حركة إعراب لأعرب عشر[107].
نقل أبو حيّان عن صاحب " اللوامح " قوله: « فيجوز أنه جمع العشرة على أعشر ثم أجراه مجرى تسعة عشر[108]».
و قلب الهمزة من " أعشر " واواً خالصة تخفيفاً، و التاء فيهما مضمومة ضمّة بناء لأنها معاقبة للفتحة، فراراً من الجمع بين خمس حركات على جهة واحدة[109].
و ذلك على فكّ التركيب. و نقل أبو حيّان عن صاحب " اللّوامح أيضًا أنّ قراءة " أعشر " مبنياً أو معرباً من حيث هو جمع، فيها دلالة على أنّ الملائكة الذين هم على النار تسعون ملكاً[110].

و القراءات السّابقة التي عزيت إلى أبي جعفر، و هي من هذا الباب، فيها تغاير بين الصّوائت (Vowels)، و هي من صنف " **الفونيتيك** " لا " **الفونيميك** "، و الاختلاف فيها غير وظيفي (Non Functional). و كلّ ذلك غير مؤثّر على المعاني.
و نخلص إلى أنّ قراءات أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني الحجازي – سواء منها المتواترة أو الشاذّة – التغاير في المصوّتات فيها مختلف الأشكال و متعدّدها، و هذا ناتج لتكوينه الخاصّ، و لما تلقاه من بعض القبائل، من غير أن ننسى أنه المدنيّ سليل مدرسة الصّحابة و بعض التابعين.
و لا غرابة إذن في ميله إلى التسكين في بعض القراءات أو إلى الضمّ في أخرى، متأثّرًا تارة بالبدو و تارة أخرى بأهل الحضر ضاربًا ببعض السّلوكات اللغوية عرض الحائط، فاللغويون العرب القدماء و المحدثون مثلاً - و على حدّ سواء - لاحظوا أن القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق، فتتلمس لذلك السبيل بأن تسكن الصّامت الثاني توفيرا للجهد العضلي المبذول، و تخفيفا في النطق، و هنا يعمل قانون السهولة و التيسير في الكلام، و من ثمّ اشتهر عن بني تميم تسكين الصّامت الثاني، و السّكون في اللغة أخف من الحركة، فالسّكون انعدام الحركة، كما أن السكون يكون نهاية لمقطع صوتي طويل[111]، يقول السهيلي: « و السكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي ينقطع فتسميه جزما، اعتبارًا بالصّوت و انجزامه، و تسميه سكونا، اعتبارًا بالعضو الساكن[112]». و قد نسب سيبويه تسكين الصّامت الثاني إلى تميم للتخفيف، يقول: « كما خففت الحركة من عَلِم و ذلك من لغة بني تميم، فتقول: عَلْم[113]».
و يقول: « ألا تراهم يقولون فخذٌ ساكنةً وعضد و لا يقولون جملٌ[114]».
و يقول أيضًا: « ويقولون في فخذٍ فخذٌ وفي عضدٍ عضدٌ ولا يقولون في جملٍ جمل ولا يخففون لأن الفتح أخف عليهم [115]».
و يقول في موضع ثالث: « و أمّا ما توالت فيه الفتحتان فإنّهم لا يسكنون منه لأنّ الفتح أخفّ عليهم من الضمّ و الكسر كما أنّ الألف أخفّ من الواو و الياء[116]».
ذكر سيبويه في النّصوص السّابقة أنّ الصّامت المتحرك بالفتح لا يسكن، و لكن هذا الرأي ينقضه وجود أمثلة من القراءات القرآنية، حيث جاء فيها تسكين المتحرك بالفتح، قرأ أبو عمرو في رواية شاذة ﴿**فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾ [البقرة: 10] بإسكان " مَرْض "[117].
و بهذا فإن اختيار السكون يكون من أجل الخفّة و السّهولة و السّرعة في النطق، كما أن الحركات أكثر الأصوات قابلية للتطوّر زمانا و مكانا فتتحول الضمة مثلا إلى كسرة، أو فتحة، أو سكون.
و على الجانب الآخر فأهل الحجاز، وهم أهل حضر، يحتفظون بالحركات القصيرة فوق الصّامت الثاني، فهم يميلون إلى التأني في النطق، و حسن الأداء، فتلك نحائزهم في النطق.

إنّ دعوى الخفّة لا تصلح علة مطّردة في كلّ اختيارات القرّاء، و إن كان السّاكن في ذاته أخفّ من المتحرك، ذلك لأن بعض القرّاء و منهم على سبيل المثال: أبو عمرو بن العلاء الذي كان يختار أحيانا المتحرك دون الساكن، فهو قد اختار " الدرَك " دون " الدرْك "، لمّا كان فتح الرّاء أشهر من تسكينها، و هو قد اختار أيضا قراءة، " يريد الله بكم اليسر و لا يريد بكم العسُر"[البقرة: 185]. و قراءة (**و إن كان ذو عُسُرة**) [البقرة: 280] و قراءة (**فسنيسره لليُسرى**) [الليل:7]، و (**فسنيسره للعُسرى**)، [الليل: 10] بضمّ السين في جميعهن، بدلاً من تسكينها الذي جرت عليه قراءة حفص[118].

و وُجد قليل من الأمثلة يعزى فيها تحريك الصّامت الثاني إلى تميم على حين يعزى تسكينه إلى الحجازيين، و ذلك بسبب عامل التأثير والتأثر بين القبائل و مثال في قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ**﴾ [البقرة: 87]، فقرأ الجمهور " بالرُّسُل " بضم الراء و السين و تنسب إلى لغة تميم، و قرأ الحسن و يحيى بن يعمر " بالرُّسْل " بضم الرّاء و تسكين السين، و تنسب إلى لغة الحجازيين. و هما لغتان، و واقهما أبو عمرو أن أضيف إلى ضمير جمع نحو: رسلهم و رسلكم و رسلنا، و استثقل توالي أربع متحركات، فسكن تخفيفاً[119].

و تذكر المعاجم أن المسكن هنا هو الأصل، جاء في اللسان: «و يجوز أن يكون العسُر لغة في العسْر كما قالوا: القفُل في القفْل، و القُبُل في القبْل[120]».

و كان سيبويه نسبها من قبل إلى بكر بن وائل و أناس كثير من تميم. و قد حاول أن يضع لهذه الظاهرة بعد أن نسبها قاعدة محدّدة، فقرّر أنّ دافع هؤلاء إلى التسكين كراهيتهم أن يرفعوا ألسنتهم عن حركات متخالفة، فكان الإسكان وسيلة إلى التخفيف، و قرّر أيضا أن هذا الإسكان جارٍ عندهم في المضموم و المكسور دون المفتوح، قال في النّص السّابق: « و أما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخفّ عليهم من الضمّ و الكسر[121] ».

و هذه القاعدة التي وضعها إمام النحاة أصبحت فيما بعد حكما لازما على ظاهرة الإسكان لدى جمهور النحويين[122].

إنّ عين الثلاثي فعلا أو اسما، مفردا أو جمعا، إذا نطق بها مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة كان هذا النطق على نسق أهل الحجاز، و إذا نطق بها ساكنة كان صورة لنطق بني تميم، و كلا الأمرين واقع لغوي. و لا ريب في حدوث الإسكان في الحركات الثلاث، بناء على ما روى من القراءات المختلفة[123].

و لإبراهيم أنيس رأي في تسكين عين الثلاثي فعلا أو اسما، مفردا أو جمعا، عند النطق به متحركا، كما هو شائع عند أهل الحجاز، على حين ينطق به أهل تميم ساكنا، فيرى أن الأصل في الكلمات السكون، و أن الصيغ المتحركة هي الصيغة الفرعية الحديثة[124]. و هذا الرأي اعتمد فيه أنيس على دراسة تاريخية لهذه الأوزان في العربية و اللغات السامية، و أيضا على دراسة إحصائية للألفاظ الثلاثية – قام بها - في القرآن الكريم[125].

و لكن رأى بعضهم أن موقف إبراهيم أنيس يتعارض مع مبدأ السهولة و التيسير في الكلام، و مع ميل اللغة إلى التخفيف بالإيجاز و الاختصار، إذ ينتقل الإنسان في نطقه من الأخفّ إلى الخفيف؟ فالفتحة أخف الحركات، و التسكين أخفّ من الفتحة، و من ثمّ فإن العكس هو ما حدث، فالأصل التحريك، ثم حدث التسكين بعده. و إنّ السلوك المقطعي في اللغة العربية يكره تتابع الحركات، و يعمد دائما إلى اختصارها، فإذا توالت ثلاث حركات اختصرها إلى اثنتين، و إذا توالت حركتان مكروهتان كضمّة و كسرة، حذفت إحداهما و أطيلت الأخرى[126].

و خلاصة ما مرّ في الجزء الأخير من هذا البحث هو أن ظاهرة الإسكان بصفة عامّة، و إسكان عين الكلمة بصفة، تميمية، و أنّ اختيار الإسكان قد يكون ناشئا لشيوعه في اللغة المشتركة، و إن كانوا قد اختاروا في بضع كلمات أخرى النهج الغالب لدى الحجازيين، الذين أثر عنهم أيضا الإسكان في بعض المواضع، كما وضح أن هذا الإسكان جار في عين الكلمة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، بعكس ما قرره النحاة من اقتصاره على المضموم و المكسور دون المفتوح إلا شذوذًا[127].

و هكذا كان قارئنا ينوّع في قراءاته بين الصّوائت القصيرة - من الضمّ إلى الفتح نحو: " الحجُرات"، و من الكسر إلى الفتح نحو: " بشِق "، و من الفتح إلى الضمّ نحو: " وَزُلَفاً "، و من الكسر إلى الضمّ نحو: " فَمَنِ ٱضْطُرَّ "، و من السكون إلى الضم نحو: " اليُسرَ "، و من الفتح إلى الكسر نحو: " من إجْلِ "، و من الفتح إلى السكون نحو: " لا تُضَارْ " و عليها تسْعَةَ عْشَرَ " بإسكان العين... و هو يختار لنفسه و لا يتحرّج من ذلك، و لا يكون ذلك من اختياره

الشخصي، و لا يخرج عن القاعدة العامّة المتعارف عليها لدى أصحاب القراءات القرآنية، و هي الاختيار ممّا تلقّوه عن شيوخهم و حفظوه بسند عن خير البشرية رسول الله صلّى الله عليه و سلّم، و وصلنا عنهم متواترًا أو آحادًا.

و يجدر بنا هنا أيضًا أن نذكّر بأنّ قراءات أبي جعفر التي ذكرت في هذا البحث، فيها تغاير بين الصّوائت (Vowels)، و هي من صنف " **الفونيتيك** " لا " **الفونيميك** "، أي أصوات الكلام المختلف بعضها عن بعض، و الاختلاف فيها غير وظيفي (Non Functional). و نحن لم نلحظ أيّ تغيير في المعاني التي مرّت بنا، برغم القضايا التي بسط فيها القولَ علماءُ اللغة من جهة و علماءُ التفسير من جهة ثانية. و لنا فيما مرّ أمثلة كثيرة عن ذلك بهذا الشأن، ممّا يبقي الاختلاف فيها غير وظيفي.

الهوامش و المراجع :

1-الظواهر الصّوتية و الصّرفية و النّحوية في قراءة الجحدري: عادل هادي حمادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، 2005: ص 47.

2-الأصوات: شوقي النجّار، دن، دم، د ط، 1985: ص 55،54.

3-غاية النهاية في طبقات القرّاء: شمس الدين محمّد بن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2/ 382. و معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار ": أبو عبد الله محمّد ابن أحمد الذهبي، تحقيق أبي عبد الله محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417 هـ - 1997م: 40 – 42. و النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمّد بن محمّد بن الجزري، صححه وراجعه علي محمّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، د ت: 1/ 41 و 174 و ما بعدها. و سير أعلام النبلاء: 5/ 287.

4-التّطوّر اللغوي، مظاهره و علله و قوانينه: رمضان عبد التوّاب، مطبعة الخانجي، 1983، القاهرة: ص 22 – 46.

5-في اللّسانيات العربية المعاصرة: خالد إسماعيل حسّان مكتبة الآداب، القاهرة، 2008: ص 110.

6-شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه – نشره برجشتراسر، عالم الكتب، دت: ص 143. و المحرر الوجيز في تفسير كلام الله العزيز: أبو محمّد عبد الحق بن عطية الغرناطي، تحقيق عبد السّلام عبد الشّافي محمّد – دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1413 – 1993: 146/5.

7-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 143. و المحرر الوجيز: 146/5. و فتح القدير الجَامع بين فنيّ الرّواية و الدرّ اية من علم التفسير: الشوكاني، دار المغرفة، بيروت، لبنان، دت: 60/5. و شرح الزبيدي على متن الدرّة: تحقيق عبد الرزّاق عليّ إبراهيم موسى، المكتبة العصرية، بيوت، لبنان، طبعة 1409 هـ - 1989 م: ص 464.

8-البحر المحيط: محمّد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تصحيح وعناية الشيخ صدقي محمّد جميل و زهير جعيد، دار الفكر، طبعة 1412هـ- 1992م، و طبعة مطابع النصر الحديثة، الرياض، دت: 511/19. و في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الزمخشري، ضبط وتصحيح محمّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1415 هـ - 1995م، و طبعة مصطفى البابي الحلبي، 1948: 348/4 : " و الحجرة : الرقعة من الأرض المحجورة بحائط يحوط عليها و حظير الإبل تسمي الحجرة و هي فعله بمعني مفعولة كالغرفة و القبضة و جمعها الحُجُرات بضمتين و الحجَرات بفتح الجيم والحجْرات بتسكينها, و قرئ بهن جميعا. انظر كذلك النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمّد بن محمّد بن الجزري، صححه وراجعه علي محمّد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ت: 2/ 376. و في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، لشهاب الدين أحمد بن محمّد بن عبد الغني الدمياطي، وضع حواشيه أنس مهرة، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م: ص 512.

9-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: ص 143.
10-جَامع البيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمّد ابن جرير الطبري، طبع دار الجيل، بيروت، 1407 – 1987م: 76/26.
11-ينظر: في اللهجات العربية: ص 86 و ما بعدها.
12-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 72. و المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان ابن جنيّ، تحقيق عليّ النجدي ناصف و الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1424 هـ - 2004: 7/2، و البحر المحيط: 508/6. و معالم التنزيلِ: 10/5. و في الكشاف: 571/2 من غير عزو. و انظر النشر في القراءات العشر: 302/2، و شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 357.
13-البحر المحيط: 508/6.
14-الكشاف: 571/2.
15-معاني القرآن:.معاني القرآن: 2 / 97.
16-البحر المحيط: 508/6.
17-جامع البيان: 56/14.
18-الحجّة للقرّاء السّبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد: أبوعليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ تحقيق بدر الدّين قهوجي و بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الجزء الثالث ط 1: 1407 هـ - 1987م: 145/3،144.
19-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 114، و المحرر الوجيز: 4/ 308 ، و فتح القدير: 4/ 193.
20-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 61، و المحتسب: 330/1، و البحر المحيط: 223/6. و في الكشاف: 418/2. من غير عزو. و قد نقل صاحبُ مفاتيح الغيبِ ذلك أيضًا عن الزمخشري، انظر مَفاتيح الغيبِ: فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1405 – 1985: 75/18. و انظر النشر في القراءات العشر: 292/2،291.
21-البحر المحيط: 223/6.
22-جامع البيان: 76/12.
23-انظر: شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 344، و النشر في القراءات العشر: 292/2،291، و في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين الدمياطي البناء: ص 326: " وجه الضمّ في اللاّم إتباعًا لضمّ الزاي جمع زلفة و هي الطائفة من اللّيل، نحو: بُسْرَة و بُسُر بالضمّ. و وجه الفتح على الأصل ".
24-روح المعانِي في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني: محمود الألوسي البغدادي، دار الفكر، بيروت، 1407هـ 1987: 156/12.
25-" فمَنُ اضْطـرَّ " بضم النّون و كسر الطّاء. و مثله:" أُجْتِثَتْ" [إبراهيم: 26]: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص11.
26-شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 227 . و في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين الدمياطي البناء: ص 198 و بابه ممّا التقى فيه ساكنان من كلمتين ثالث ثانيهما مضموم ضمّة لازمة و يبدأ الفعل الذي يلي الساكن الأوّل بالضمّ و أوّل السّاكنين أحد حروف " **لتنود** " و التنوين فاللام نحو: {قُلِ ٱدْعُواْ } و { وَقَالَتِ ٱخْرُجْ } و النون نحو: { فَمَنِ ٱضْطُرَّ } و{ أَنِ ٱعْدُواْ } [القلم: 22] و الواو {أَوِ ٱدْعُواْ } [الإسراء: 110] و الدّال { وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِىءَ } و التنوين { فَتِيلاً * انْظُر } [النساء: 49 و 50].
27-شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: هامش ص 228 (نقلاً عن شرح الجعبري و الفاسي على الشاطبية/ مخطوطتان و الوافي على الشاطبية للشيخ عبد الفتاح القاضي: ص 214).
28-البحر المحيط: 118/2.
29-المحرر الوجيز: 240/1.

30-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 11، و المحرر الوجيز: 240/1، و البحر المحيط: 118/2. و في فتح القديرِ: 170/1. و بكسر النون على الأصل في التقاء الساكنين، و فيه إضمار: أي فمن اضطر إلى شيء من هذه المحرمات. و إعراب النحاس: 1 / 279. و انظر النشر في القراءات العشر: 225/2.

31-معالم التنزيلِ:183/1.

32-شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 214. (أي وصلاً في خمسة مواضع: البقرة: 34، و الأعراف: 11، و الإسراء: 61، و الكهف: 50، طه: 116). و ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/210. و في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ص 175 " فأبو جعفر من رواية ابن جماز و من غير طريق هبة الله و غيره عن ابن وردان بضمّ التاء حالة الوصل في الخمسة اتباعًا لضمّ الجيم و لم يعتد بالسّاكن فاصلاً وافقه الشنبوذي و لوى هبة الله و غيره عن ابن وردان إشمام كسرتها الضمّ و صحح في النشر الوجهين عن ابن وردان و الباقون بالكسرة الخالصة على الجرّ بالحرف".

33-اللغة العربية، معناها و مبناها: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1990: ص 274. و انظر كذلك في اللّسانيات العربية المعاصرة: ص 121،120.

34-الكتاب:(سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403 هـ - 1983 م: 4/ 146 و ما بعدها.

35-المحتسب: 240/1 و انظر كذلك: 71/1.- 73. و البحر المحيط:246/1. و انظر النشر في القراءات العشر: 292/2،291.

36-معاني القرآن و إعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاجّ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408 هـ - 1988م: 112/1،111، و قد نقل ذلك كلّ من صاحب المحرر الوجيز: 124/1. و صاحب البحر المحيط:246/1.

37-المحتسب: 71/1.- 73 و 241 – 243. و قد نقل ذلك كلّ من صاحب المحرر الوجيز: 124/1. و الزمخشري في الكشاف:130/6. و صاحب البحر المحيط:246/1.

38-المحرر الوجيز: 378/2. و في إعراب القرآن للنحاس: أبو جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1409 هـ - 1988م: 161/1: " هي لحن لا تجوز ".

39-البحر المحيط: 242/1.

40-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 48. و المحرر الوجيز: 489/2. و البحر المحيط: 5 / 252. و فتح القدير: 278/2. و روح المعانِي: 145/9. و انظر النشر في القراءات العشر: 274/2. و شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 314، 315. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ص 395.

41-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ص 294.

42-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ص 395.

43-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 93. و المحتسب: 69/2. و في المحرر الوجيز: 4/ 104: " و قرأ جمهور القرّاء " قلْ ربّ "، و قرأ عاصم فيما روي عنه " قال ربّ ". و في تفسير الكشاف: 3/ 137 من غير عزو. و انظر إعراب القراءات السّبع و عللها: 69/2. و البحر المحيط: 474/7. و انظر النشر في القراءات العشر: 225/2 " لغة معروفة جائزة ".

44-البحر المحيط: 474/7.

45-جامع البيان: 84/17.

46-جامع البيان: 84/17.

47-إعراب القرآن: 84/3.

48-إعراب القراءات الشواذ: 122/2.

49-البحر المحيط: 474/7.

50-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 93. و المحتسب: 69/2.
51-البحر المحيط: 474/7. و في الكشاف: 137/3. و في المحرر الوجيز: 4/ 104: و قرأت فرقة.
52-شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 396، و في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ص 395 ": و قيل إتباعا لضمّ الثالث، و وجه الكسر اجتزاءً بالكسرة عن ياء الإضافة المحذوفة.".
53-مجمع الأمثال للميداني: المثلان: 2132 و 2273.
54-المحتسب: 69،70/1 و انظر القراءات الشاذة و توجيهها النحوي: ص 225.
55-المحتسب 170/2، و ينظر: شرح الرضى على الشافية: 146/1، البحر المحيط: 208/2، و الظّواهر اللغّوية في قراءة الحسن البصري: صاحب أبو جناح، دار الفكر، عمّان، 1999: ص 122.
56-الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: ص 119.
57-الأصوات اللغوية: ص 180.
58-الكتاب: 113/3.
59- الكشف: 273/1، و البحر المحيط: 122/2.
60-شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 231، 232
61-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 12. و في الكشاف: 1/:226 من غير عزو. و المحرر الوجيز: 255/1. و البحر المحيط: 200/2. و معالم التنزيلِ:201/1. و انظر النشر في القراءات العشر: 216،217/2.
62-في نسخة مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 81، 82: " نَشُرًا " و هو تصحيف. و ينظر: و المحرر الوجيز: 540/3، و البحر المحيط: 207/7، و 223 ، و معالم التنزيلِ:201/1، و اتحاف فضلاء البشر: 589.
63-جامع البيان: 4/16، و انظر: لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور، دار الفكر، ط3، 1414هـ- 1994م: 563/4.
64-النشر في القراءات العشر: 361/2.
65-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 130. و المحرر الوجيز: 507/4. و فيه و رويت عن الحسن بخلاف. و البحر المحيط: 161/9. و انظر النشر في القراءات العشر: 361/2.
66-البحر المحيط: 162/9. و جامع البيان: 13/ 106/23. و فتح القدير: 435/4.
67-(مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 130. و المحرر الوجيز: 507/4. و فيه و رويت عن الحسن بخلاف. و البحر المحيط: 162/9. جامع البيان: 106/23. و فتح القدير: 435/4. و انظر النشر في القراءات العشر: 361/2.
68-جامع البيان: 106/23.
69-الكشاف: 4/ 93.
70-المحرر الوجيز: 507/4.
71-أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي " أبو عمرو بن العلاء ": عبد الصبور شاهين: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987: ص 335.
72-المحرّر الوجيز: 1 / 255، تفسير سورة البقرة: 185.
73-لسلن العرب (مادة عسر): 4 / 563.
74-انظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث " الفصل السادس من الباب الثاني " التعدّد في نطاق الألفاظ الأعجمية ": ص 377 إلى 409، و كذلك " أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ": ص 335.
75-شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات: ص 282 و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين الدمياطي البناء: ص 252، 253.
76-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 32. و الكشاف: 614/1. و البحر المحيط: 4/ 237 . و انظر النشر في القراءات العشر: 254/2.

77-الكشاف: 614/1. و المحرر الوجيز: 182/2.
78-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ص 97 . و المحتسب: 90/2 و الكشاف: 182/3 من غير عزو. و المحرر الوجيز: 143/4. و البحر المحيط: 561/7. و جامع البيان: 16/18. وروح المعانِي: 31/18. و فتح القدير: 483/3 و معالم التنزيل: 417/5. و انظر النشر في القراءات العشر: 2/ 328. و شرح الإمام الزبيدي على متن الدّرة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات العشر: ص 399.
79-المحرر الوجيز: 143/4. و فيه عزاها ابن عطية لخالد بن إلياس.
80-جامع البيان: 16/18.
81-قال سيبويه: "هي مثل بيضات " انظر: كتاب سيبوسه: 3 /.291.. و لكنه لم يذكر ما نقله ابن عطيّة عنه من أنّ قراءتي الكسر بالتنوين و بغير تنوين جمع هيهات و كان حقها أن تكون هيهاتي.
82-البحر المحيط: 561/7. و انظر المحرر الوجيز: 143/4.
83-المختصر: ص 98،97.
84-المحتسب: 91/2.
85-نفسه: 91/2.
86-و انظر القراءات الشاذة و توجيهها النحوي: ص 478.
87-فتح القدير: 483/3. و المحرر الوجيز: 143/4. و البحر المحيط: 561/7.
88-المحتسب: 234/2، و في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع . و الكشاف: 100/4 من غير عزو. و البحر المحيط: 173/9. و روح المعانِي: 222/23. و فتح القدير: 443/4.
89-المحرر الوجيز :1 / 312، جامع البيان في تفسير القرآن: بتحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي: 213/4، 214.
90-للفعل عند عبد الصبور شاهين سبعة أوجه، انظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ص 225.
91-المحرر الوجيز : 1 / 312، و الكشاف: 1 / 276. وكذلك ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و عليّ محمد معوّض: 456/1.
92-في الكشاف: تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و عليّ محمد معوّض: 456/1. [لا تضار بالسكون و التخفيف] هي قراءة الأعرج ، و هو من ضاره يضيره. و أنه نوى الوقف كما نواه أبو جعفر أو اختلس الضمة فظنه الراوي سكوناً. و ينظر البحر المحيط: 502/2 و قال هي قراءة الأعرج كما قال ذلك ابن جنيّ في المحتسب: 1 / 212. و انظر كذلك المحرر الوجيز: 1 / 312، مجمع البيان: 2 / 242،
93-الكشاف: تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و عليّ محمد معوّض: 456/1. و المحرر الوجيز : 1 / 312. و البحر المحيط: 502/2.
94- جامع البيان: 213/4، 214. و الكشاف: تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و عليّ محمد معوّض: 456/1. و المحرر الوجيز : 1 / 312.
95-جامع البيان: 213/4، 214.
96-روح المعاني: 2/ 147.
97-جامع البيان: 213/4، 214. و المحرر الوجيز: 1 / 312.
98-جامع البيان: 213/4، 214.
99-البحر المحيط: 502/2.
100-نفسه: 502/2.
101-البحر المحيط: 741/2.
102-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 165. و الكشاف: 258/6 من غير عزو. و المحرر الوجيز: 5/ 396 و فيه " و طلحة بن شبل ". و البحر المحيط: 332/10. وينظر كذلك اتحاف فضلاء البشر: ص 562 و قد مرّ في " براءة: 36".
103-الكشاف، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و عليّ محمد معوّض: 258/6. و البحر المحيط: 332/10.

104-المحتسب: 338/2. و المحرر الوجيز: 396/5. و البحر المحيط: 332/10.
105-الكشاف: 258/6. و كذلك هي في المحرر الوجيز: 396/5، و البحر المحيط: 332/10.
106-المحرر الوجيز: 396/5 و البحر المحيط: 332/10.
107-البحر المحيط: 332/10.
108- نفســه: 332/10.
109-نفســه: 332/10.
110-نفســه: 332/10.
111-في اللّسانيات العربية المعاصرة: ص 111.
112-نتائج الفكر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، تحقيق عقل أحمد عبد الموجود و عليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1412 - 1992: ص 67.
113-كتاب سيبويه: 3/ 226، 227..
114-نفسه: 420/4..
115- نفسه: 188/4..
116-نفسه: 4/ .115.
117-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص 2 و فيه: الأصمعي عن أبي عمرو. و انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 1 / 132، و المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1 / 92.
118-أثر القراءات في الأصوات و النّحو العربي: ص 320، 321.
119-البحر المحيط: 1/.480.
120-لسان العرب: مادة (ع س ر): 563/4.
121-كتاب سيبويه: 4/ .115.
122-أثر القراءات في الأصوات و النّحو العربي: ص 323.
123-أثر القراءات في الأصوات و النّحو العربي: ص 327. و فيه: (و لأبي عمرو بن العلاء أمثلة للمسكن من نحو: (رُسْل)، و (سُبْل)، و (خُشْب)، و (ثُمْره)، و (الرعْب)، و (أُكْلها) ساكن الكاف، و (شغْل) و (عذْرا) و (على الموسع قَدْره) بالإسكان، و (دَأْبا). و (كِسْفا)، و (اَرْنَا و اَرْنِي)، و (نَصْب) و (سَقْفا) على التوحيد، و (رجْلك) و (وُلْده) و (خطْوات و (و هْو) و (و هْي) و (بورْقكم) و (شنْئان). فهذه دائما حال أبي عمرو، لا يجد طريقا إلى التسكين إلا سلكه على سنة قومه تميم، أية كانت الحركة التي يسكنها.).
124-أثر القراءات في الأصوات و النّحو العربي: ص 327.
125-في اللّسانيات العربية المعاصرة: ص114، 115.
126-المنهج الصّوتي للبنية العربية: ص 185، و انظر في اللّسانيات العربية المعاصرة: ص 115.
127-أثر القراءات في الأصوات و النّحو العربي: ص 336.